



بالشمع الأحمر

حرامية القدس وفلسطين!

Mubarak_bh@yahoo.com د. محمد مبارك جمعة

أدعو وزارة الإعلام إلى ممارسة دور رقابي مهم على الخطاب المستخدم من قبل بعض المؤلجين والمترجمين في تعاملهم مع الشأن الخليجي تحديداً؛ إذ من غير المعقول أن يخرج علينا من يصف مواطنين خليجيين بأنهم «صهاينة»، ويصف الحكومات الخليجية بالخنازل، في الوقت الذي يطلبل ويبرز فيه لرئيس دولة إقليمية لها علاقات تاريخية مع إسرائيل... إن ذلك ليس من قبيل حرية التعبير، بل هو ممارسة فاضحة للخطاب «الإخواني» المعروف بتسقيط حكومات دول مجلس التعاون الخليجي والحكومات العربية عبر امتطاء القضية الفلسطينية واتخاذها منصة للقفز إلى أهداف حزبية معروفة.

تريد الأحزاب الراديكالية الإقصائية المؤدلجة، ويريد المنتعمون إليها، أن يجعلوا من القضية الفلسطينية، وهي القضية التي تعني كل فرد عربي ومسلم، حكرًا عليهم. لاحظوا أن هذه التنظيمات تريد أن تحتكر الحديث عن فلسطين، وتريد أن تحتكر الحديث عن القدس، وهذه حيل معروفة تربي على أساسها «الإخوان» منذ أربعينيات القرن الماضي. ولو تعمنا قليلاً لوجدنا أن هذا التنظيم، بمجرد أن استولى على الحكم في مصر عام ٢٠١٢، فإنه سرعان ما مد يد الصداقة «العظيمة» مع إسرائيل، فخطب زعيمهم الهارب من السجن (مصري) الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز قائلاً له «صديقي العظيم»؛ ومع ذلك، فقد صفقوا ورفقوا له ولم يصفوه بأنه «متصهين»!

أكد أكرم بأن القضية الفلسطينية نفسها قد سئمت سراق و«حرامية» القضية الفلسطينية، وضائق نرا بأطنان وأرتال الاستغلال والتطويق الذي تعرضت له من قبل التنظيم «الإخواني» الذي أخذ على عاتقه استغلال فلسطين واسم فلسطين وقضية فلسطين والشعب الفلسطيني لتحقيق مآربه المتمثلة في الوصول إلى السلطة في الدول العربية.

باسم فلسطين والقدس، وتحت لوائها، استباح التنظيم الإقصائي الإرهابي دماء المسلمين، وأراضيهم، وروح للخراب والدمار، وأوهم الكثيرين بأن الطريق نحو القدس يبدأ من دمار الدول العربية تحت مسمى «الثورات»، وعبر إسقاط الحكومات، والبعض منهم كان يصرخ «قادمون يا فلسطين» وهو يتفرج على مشاهد الدمار والموت والأشلاء التي خلفها ربيعهم المشؤوم...!



رئيس الوزراء لدى استقبال أفراد العائلة المالكة وكبار المسؤولين؛

سموه يؤكد أن الثقة عالية في قادة دول المنطقة حفظاً لأمنها واستقرارها

التحديات كلمة لن تقف عائقاً أمام إصرار الحكومة على توفير أفضل الخدمات للمواطنين



الوطن، إلى جانب دورها الحيوي في التعبير عما يشغل اهتمام المواطنين من قضايا ومشكلات. وقد أشاد الحضور بما يعكسه مجلس صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء من صورة جميلة للتلاحم والتواصل بين المواطنين، وأشادوا بتوجهات صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء وحرص سموه على التفاعل مع كل ما يثيره المواطنون من ملاحظات تعكس قرب سموه من المواطن واهتمامه بشؤونهم الحياتية والمعيشية.

لدى استقبال سموه عدداً من أفراد العائلة المالكة وكبار المسؤولين، أكد صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء أن الثقة عالية في قادة دول المنطقة في حفظ الأمن والاستقرار فيها ومعالجة المخاطر والتحديات التي تمر بها هذه المنطقة الحساسة من العالم وما يهددها من إرهاب يستهدف زعزعة أمن واستقرار الدول والشعوب فيها، محذراً سموه من أن الإرهاب هو العدو الأول للتنمية وهو التحدي الأكبر أمامها وأن البحرين تدعم التنمية وتكافح الإرهاب ويجب أن تتلقى جميع دول المنطقة على مكافحته لحماية مقدراتها ومنجزاتها واتخاذ موقف حازم ضد دعم الإرهاب وتمويله، وأشاد صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء بالمواقف الوطنية التي يظهرها شعب مملكة البحرين، مثمناً سموه على دور الصحافة الوطنية في تنوير الرأي العام بمواقف مسؤولة، لها منا كل تقدير وإعتراف، لأنها تصب دوماً في المصلحة الوطنية. وكان صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء قد استقبل في قصر القضيبي صباح أمس عدداً من أفراد العائلة المالكة الكريمة وكبار المسؤولين ووفوداً من النخب الفكرية والثقافية ورجال الأعمال والمواطنين، حيث تطرق سموه معهم إلى عدد من قضايا الشأن الداخلي والخارجي. وخلال اللقاء أكد صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء أن الحكومة ماضية في متابعة المشروعات التنموية، وأن التحديات كافة لن تقف عائقاً أمام إصرار حكومة أخذت على عاتقها مسؤولية توفير أفضل الخدمات لمواطنيها وتهيئة المعيشة المناسبة لهم، منوها سموه بما

«بلدي الجنوبية» بلا مواقف لسيارات الأعضاء والموظفين

قال رئيس مجلس بلدي الجنوبية أحمد الأنصاري إن المبنى الحالي للمجلس البلدي غير مناسب ولا يليق لمبنى حكومي حيث إن موقع المجلس الحالي يقع في حي سكني وسط الأهالي ويفتقر إلى المواقف الخاصة بالسيارات حيث يوجد في المجلس ٤٤ موقفاً وعضواً بلدياً بالإضافة إلى المراجعين بينما لا يتوافر سوى ١٦ موقفاً تابعة للمبنى وهذا يخلق حالة من الفوضى في عملية ركن السيارات حيث يضطر بقية الموظفين إلى ركن سياراتهم في الشارع وأمام منازل الجيران والعمرات القريبة مما يسبب الكثير من المشاكل والإحراج مع جيران المجلس. بالإضافة إلى ذلك فقد تم مخالفتهم عدة مرات من قبل دوريات المرور نظراً إلى كون ذلك يعيق الحركة المرورية للشارع وخاصة أن المجلس البلدي بالقرب منه مدرسة الرفاع الغربي الثانوية للبنات مما يجعل الشارع مزدحماً بالسيارات المارة التي تستخدم الشارع وخاصة في فترات الذروة الصباحية والمسائية. وقال الأنصاري إن الوضع الحالي لمبنى المجلس لا يمكن إصلاحه إلا في حالة وجود مبنى بديل عنه تتوافر فيه جميع شروط المهينة وسبل الراحة للموظفين والمواطنين وعليه فإن وزارة الأشغال والبلديات والتخطيط العمراني لا بد أن توفر مبنى بديلاً وبالسرعة الممكنة من أجل حل هذه المشكلة فليس من المعقول أن يكون هذا هو حال موظفي الحكومة وهذه هي معاناتهم في ظل ما تسعى به الحكومة الموقرة دوماً من أجل الارتقاء بالكوادر الوطنية وتوفير سبل الراحة للموظفين الذين يعملون على خدمة البحرين ورفعتها.

رئيس الوزراء يستقبل رئيس وأعضاء مجلس مفوضي مؤسسة حقوق الإنسان ويؤكد: الأمن والاستقرار يشكلان حجر الزاوية في الحفاظ على المجتمعات

في المملكة ووضع السياسات المتعلقة بتعزيزها وتنميتها وحمايتها، ونشر ثقافة الوعي باحترام حقوق الإنسان. من جانبه عبر السيد سعيد الفحاني رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عن شكره وتقديره لصاحب السمو الملكي رئيس الوزراء على ما يسديه سموه من توجيهات دائمة للارتقاء بمسيرة المؤسسة وتعزيز ما حققته من منجزات حقوقية لترسيخ مكانة مملكة البحرين إقليمياً ودولياً، مشيداً بروية صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء في ضرورة تحقيق التكامل بين جهود المملكة والمجتمع الدولي والمؤسسات الرسمية والأهلية بهدف ترسيخ مكتسبات حقوق الإنسان باعتبارها مسؤولية مشتركة يتحملها الجميع لأجل حياة كريمة واحترام مقبول للإنسانية، مؤكداً أن مملكة البحرين تمتلك سجلاً حافلاً من الإنجازات الحقوقية المشرفة، بفضل الرؤية الحكيمة لقيادتها الرشيدة في تكريس احترام حقوق الإنسان، وفق المعايير الحقوقية الدولية.

لدى استقبال سموه لرئيس وأعضاء مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، أكد صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء، أن مملكة البحرين هيأت كل الضمانات الدستورية والقضائية التي تكفل حماية حقوق الإنسان وحرياته، انطلاقاً من إيمانها الراسخ بأن ضمان حقوق الأفراد وحرياتهم هو جزء أصيل من ثقافتها وهويتها التي تستمدتها من تعاليم الإسلام السمحاء. وعبر سموه عن اعتزازه بما تحقق من تقدم في مسيرة حقوق الإنسان في مملكة البحرين بفضلها الشامل، والذي يكفل للرد والمجتمع حقاً متساوية في العيش والكرامة والأمن، منوها سموه إلى ما تتمتع به المملكة من أجواء الحرية والانفتاح وهي نتاج جهد وطني متواصل لإرساء وحماية مبادئ حقوق الإنسان. وأكد سموه أن احترام وصيانة حقوق الإنسان يجسد نهجاً شاملاً قامت عليه أسس التطوير والبناء في المملكة، وفق منظومة استهدفت بناء

الإنسان والاهتمام بكفالة حقوقه كاملة دون نقصان. وشدد سموه على أن الأمن والاستقرار يشكلان حجر الزاوية في الحفاظ على نماء المجتمعات وتحضرها، وهو ما لا يتعارض مطلقاً مع صون حقوق الإنسان، والتي يأتي في مقدمتها حق الحياة في بيئة آمنة ومطمئنة. جاء ذلك خلال استقبال سموه في

قصر القضيبي صباح أمس السيد سعيد الفحاني رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وأعضاء مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وذلك خلال استقبال الرئيس بمناسبة صدور الأمر الملكي السامي بتعيينهم في مجلس مفوضي المؤسسة الجديد. وهنا سموه رئيس وأعضاء مجلس



○ رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص يستقبل السفير الأمريكي. مع العمالة الوافدة وطرق التعرف على الضحايا أو الأشخاص المحتمل تعرضهم لعمليات الاتجار، بما يسهم في دعم جهود مركز الإيواء، إلى جانب استمرار دعم جائزة البحرين للوعي المجتمعي، والعمل على المزيد من الجهود لمكافحة الاتجار، معرباً عن أمه في ارتقاء تصنيف المملكة خلال السنوات المقبلة إلى مستويات أعلى.

السارية في مملكة البحرين، مرحباً بالتعاون بين الهيئة والخارجية الأمريكية، بما يخدم السياسات البحرينية في هذا المجال. كما أكد العيسى على اهتمام هيئة تنظيم سوق العمل واللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار في تنظيم المزيد من البرامج التدريبية وورش العمل للجهات الرسمية والأهلية بهدف تطوير البات تعمل المجتمع

المواطنين والمقيمين والعاملين الأجانب بمغاميم وممارسات الاتجار بالبشر وبحقوقهم في هذا السياق، والتي يظلمها القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص، لافتاً إلى أن الهيئة واللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بأشخاص ملزمة كلياً بمسؤولياتها تجاه الحد من أية ممارسات تخرج عن إطار القوانين

منوها بتقدم المنظومة القانونية والتشريعية السفير الأمريكي يشيد بجهود البحرين في مكافحة الاتجار بالأشخاص

مختلف الجهات وآليات تعاملها مع أي حالة اتجار أو يشتبه في إمكانية تحولها إلى حالة اتجار. التنفيذية لهيئة تنظيم سوق العمل رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص أسامة بن عبدالله العيسى بمكتبه بالهيئة صباح أمس الأحد (الموافق ١٦ يوليو ٢٠١٧)، السفير الأمريكي لدى المملكة ووليام رويك، والوفد المرافق. من جانبه أشاد رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص أسامة العيسى إلى أن استقرار تصنيف المملكة للحرمان الثالث على التوالي في تقرير الخارجية الأمريكية يأتي بفضل جهود مختلف الجهات الرسمية والأهلية في المملكة ولا سيما وزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، والشباب العامة، وهيئة تنظيم سوق العمل، والعديد من الجهات الأخرى. وأكد خلال الاجتماع على أن احترام حقوق الأفراد والمساواة بينهم دون النظر إلى اللون والجنس يعد جزءاً أصيلاً من الثقافة المجتمعية في مملكة البحرين، المرتكزة أساساً على المساواة بين جميع البشر بغض النظر عن أية تمايزات. وأضاف: انسجاماً مع هذه الركائز الأساسية تحرص حكومة مملكة البحرين على تحديث القوانين والإجراءات وفقاً للمواثيق والمعايير الدولية بصورة مستمرة،

إشادة التقرير بالجهود التي حققتها مملكة البحرين والتي أدت إلى استمرار بقاء تصنيفها ضمن الشريحة الثانية الذي أنجزته قبل عامين، مؤكداً تنامي الجهود لمحاربة تلك الظاهرة، ومنوها بأليات التحقيق في عدد من الحالات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، إلى جانب الجهود التي تبذل في تدريب مختلف المسؤولين على آليات التعامل مع الضحايا، علاوة على إصدار اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص نظام الإحالة الوطني لضحايا الاتجار بالأشخاص الذي يعد الأول على مستوى دول المنطقة، ويساهم في تعزيز إجراءات مكافحة الاتجار بالأشخاص، وتوضيح وتنظيم دور

أشاد سفير الولايات المتحدة الأمريكية ووليام رويك، بالجهود التي تبذلها مملكة البحرين لمكافحة الاتجار بالأشخاص، مشيداً إلى تقدم المنظومة القانونية والتشريعية الهادفة إلى ضمان حقوق مختلف العمالة. وهنا السفير الأمريكي، المملكة باستقرار تصنيفها ضمن التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص خارج قائمة المراقبة للعام الثالث على التوالي، معرباً عن تقديره للدور الكبير الذي تقوم به اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وهيئة تنظيم سوق العمل.

ولفت السفير الأمريكي إلى